

الحالة في جنوب السودان

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2729 (2024) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان حتى 30 نيسان/أبريل 2025. ويتناول التقرير التطورات السياسية والأمنية والحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان والتقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة في الفترة من 16 شباط/فبراير إلى 15 تموز/يوليه 2024.

ثانيا - التطورات السياسية والاقتصادية

2 - بقي خمسة أشهر على الانتخابات المزمع إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2024، لكن لم يحرز سوى تقدم محدود في تنفيذ النقاط المرجعية الرئيسية للانتخابات المنصوص عليها في الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. فقد اتخذت بعض الخطوات لتفعيل الهيئات الانتخابية التقنية وتنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية.

3 - وأعربت الحركة الشعبية لتحرير السودان والجماعات المتحالفة معها، والجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان عن مواقف متعارضة في شباط/فبراير وآذار/مارس بشأن إجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر 2024، حيث أصرّ الجناح المعارض على أن البلاد غير جاهزة لإجرائها. وفي آذار/مارس، شرعت اللجنة الدائمة الرفيعة المستوى، وهي هيئة وزارية عليا وجّهت التمديد السابق لتنفيذ اتفاق السلام، في مراجعة خريطة الطريق وانتهت من إعداد تقريرها عن حالة التنفيذ في أوائل تموز/يوليه. ولم يُعقد بعد اجتماع هيئة الرئاسة للنظر في التقرير والتوصيات بشأن كيفية المضي قدماً، بما في ذلك شكل الانتخابات وجدولها الزمنية. وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل على التوالي، شجع رئيس اللجنة المخصّصة الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي والمعنية بجنوب السودان وهو رئيس جنوب أفريقيا سيريل رامافوزا، والأمين التنفيذي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وركنه غيببوهو، أثناء زيارتهما، الأطراف على الحوار وإنجاز المهام العالقة.



4 - وفي أيار/مايو، تحول التركيز السياسي إلى مساعي الوساطة الرفيعة المستوى بشأن جنوب السودان المعروفة باسم مبادرة تومايني. وهذه المبادرة، التي انطلقت في نيروبي في 9 أيار/مايو برعاية حكومة كينيا، استمرّز للمساعي المبذولة في روما في إطار جماعة سانت إيجيديو لتسهيل المحادثات بين الحكومة الانتقالية والجماعات غير الموقعة على اتفاق السلام المنشط. غير أنها عملية أشمل من عملية روما، حيث تشارك فيها أطراف من خارج تحالف حركات المعارضة في جنوب السودان، ومنها رئيس الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لجنوب السودان ستيفن بوي رولنيانغ، وفصيل منشق عن جبهة الخلاص الوطني يسمى مجلس قيادة الثورة، وممثلون عن المجتمع المدني. ويُلاحظ غياب طرفين عن تلك المحادثات وهما توماس سيريلو من جبهة الخلاص الوطني، وسايمون قاتويج من فصيل كيت قوانق المنشق عن الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان. وفي 6 حزيران/يونيه، مُنحت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان صفة المراقب.

5 - وقد اتفق وفد الحكومة والمعارضة والأطراف المعنية على المحاور الرئيسية التي ستكون موضوع البروتوكولات، وعلى ما سيكون عليه نتائج تفاوضهم وهو "توافق تومايني". وعاد وفد الحكومة إلى جوبا في 20 حزيران/يونيه و 2 تموز/يوليه لإطلاع الأطراف الرئيسية على المستجدات. وفي 15 تموز/يوليه، وقّع المشاركون في مبادرة تومايني على البروتوكولات المتفق عليها وواصلوا العمل على المسائل المختلف عليها.

6 - وأُبلغ عن إحراز تقدم محدود في تفعيل المؤسسات الانتخابية والسياسية الرئيسية. وفي نيسان/أبريل، تلقت اللجنة الوطنية للانتخابات تمويلاً جزئياً يقارب 22 بليون جنيه من جنيهاً جنوب السودان من التمويل الذي طُلب وبلغ نحو 253 594 678 735 جنيه، بينما تلقى مجلس الأحزاب السياسية 7,6 بلايين جنيه من جنيهاً جنوب السودان من التمويل الذي طُلب وبلغ 40 بليون جنيه. وفي حزيران/يونيه، تلقت اللجنة الوطنية لمراجعة الدستور ما يقرب من 1,2 بليون جنيه من جنيهاً جنوب السودان من المبلغ الذي طُلب وبلغ 43 794 227 620 جنيه.

7 - وفي 13 حزيران/يونيه، أعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات تأجيل تسجيل الناخبين من حزيران/يونيه إلى تموز/يوليه. وفي 19 حزيران/يونيه، أعلنت تلك اللجنة عن تشكيل اللجان العليا المعنية بالانتخابات في الولايات في جميع الولايات العشر. وجاء ذلك في أعقاب الزيارات التي قامت بها اللجنة إلى الولايات في شهر أيار/مايو، والتي يسرتها البعثة، للتشاور مع الجهات المعنية والبدء في إنشاء لجان الولايات.

8 - وفي 5 تموز/يوليه، أعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات، مستشهدةً بالالتزامات القانونية التي يفرضها قانون الانتخابات الوطنية، عن تحديد يوم 22 كانون الأول/ديسمبر موعداً لإجراء الانتخابات. وفي بيان مشترك صدر في 11 تموز/يوليه، حثت البعثة وبعثة الاتحاد الأفريقي في جنوب السودان والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الأطراف في الاتفاق المنشط على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن سبل المضي قدماً وتوضيح الجدول الزمني للانتخابات. وفي اليوم نفسه، أتى جميع أعضاء اللجان العليا للانتخابات في الولايات البالغ عددهم 50 عضواً، بواقع 5 أعضاء لكل ولاية، اليمين أمام اللجنة الوطنية للانتخابات. ونُصح الأعضاء المعينون حديثاً بتحديد مراكز لتسجيل الناخبين والبدء في أنشطة التربية المدنية.

9 - ولا يقوم أي حزب باستثناء الحركة الشعبية لتحرير السودان بحملات انتخابية في الوقت الحالي. فقد عقدت هذه الحركة في 25 أيار/مايو تجمعاً في المنطقة الاستوائية الكبرى اعتمد فيه الرئيس سلفا كير

ميرديت على أنه مرشح الحزب في الانتخابات. وحذّر الرئيس في معرض كلمة ألقاها من أن تمديد الجدول الزمني للانتخابات ينطوي على خطر إحياء النزاع.

10 - ووفقاً لما أبلغ به مجلس الأحزاب السياسية، قام 29 حزباً سياسياً من الأحزاب الراغبة في خوض الانتخابات المقبلة بإجراءات التسجيل. واستمرت حالة التوتر الناجمة عن فرض رسوم تسجيل على الأحزاب السياسية. ففي 20 أيار/مايو، ورداً على التماس قدمه 14 حزباً سياسياً، قالت وزارة العدل والشؤون الدستورية إنها تعتبر أن رسوم التسجيل الكامل للأحزاب السياسية البالغة 75 000 دولار غير قانونية. ولم يقدّم الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان بإجراءات التسجيل حتى حينه، غير أن أمينه العام طالب في أوائل نيسان/أبريل برفع القيود المفروضة على حركة النائب الأول للرئيس ريباك مشار ليتمكّن من القيام بحملته الانتخابية. وفي 30 حزيران/يونيه، أوقف المجلس عملية التسجيل. وصرح الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان أنه مُنع من التسجيل لأن إحدى ميليشياته لم تُدمج بعد في القوات الموحدة اللازمة، وهو بذلك لا يستوفي شروط التسجيل.

11 - واجتمع الرئيس والنائب الأول للرئيس واتفقا في 3 أيار/مايو على بدء تدريب الفوج الثاني من القوات الموحدة اللازمة، وقدم الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان قائمة تضم أسماء الضباط الذين يرشحهم ليعيّنوا في هياكل القيادة المتوسطة المستوى في مختلف عناصر القطاع الأمني. وفي 29 أيار/مايو، قدم تحالف المعارضة في جنوب السودان أيضاً قائمة تضم أسماء الضباط الذين يرشحهم ليُحقّقوا بالجيش الوطني والشرطة الوطنية. ولم يُبلغ عن أي تطورات أخرى بشأن التعيين في هياكل القيادة المتوسطة المستوى أو تدريب الفوج الثاني من القوات الموحدة اللازمة. وبينما ادعت الحكومة بأن غالبية أفراد الفوج الثاني من القوات الموحدة اللازمة قد نُشروا في مختلف عناصر القطاع الأمني، ذكرت آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية أن نسبة نشرهم لا تزال عند حوالي 7 في المائة من العدد المقرر نشره وهو 83 000 فرد وأن عملية النشر اقتصرّت على قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان.

التطورات السياسية الأخرى

12 - استأنف المجلس التشريعي الوطني الانتقالي، الذي كان في عطلة منذ منتصف كانون الأول/ديسمبر، عمله في 3 نيسان/أبريل. وفي 12 تموز/يوليه، قدم هذا المجلس أربعة مشاريع قوانين ليوافق عليها الرئيس، ومنها مشروع (تعديل) قانون الأمن الوطني لعام 2014 (2024)، ويُبقي هذا التعديل على الأحكام التي تمنح جهاز الأمن الوطني صلاحية الاعتقال.

13 - وأجرى الرئيس العديد من التغييرات في المناصب الحكومية الرئيسية، بما في ذلك تغيير وزير المالية والتخطيط وتغيير وزير الخارجية والتعاون الدولي ووزير التجارة والصناعة والمدير الإداري لشركة النيل للبتترول (NILEPET) المملوكة للدولة. وعُيّن أيضاً الحكام ونوابهم في ولايات وسط الاستوائية والوحدة وجونقلي وغرب الاستوائية وشمال بحر الغزال، ومسؤولون إداريون كبار في إدارية البيبور الكبرى ومنطقة روينق الإدارية والعديد من المشرعين في الولايات ومفوضي المحليات. وطالت تلك التغييرات أعضاء من الحركة الشعبية لتحرير السودان، والجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان، وتحالف المعارضة في جنوب السودان.

الاتصالات والتطورات الإقليمية

- 14 - قام السيد كبير بجولة في المنطقة بصفتها رئيس جماعة شرق أفريقيا. فقد التقى في شباط/فبراير وأذار/مارس بنظرائه في أنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وفي سياق ذلك، أعاد جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية فتح الحدود بينهما رسمياً في 16 نيسان/أبريل.
- 15 - وفيما يتعلق بالنزاع في السودان، عينت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المستشار القانوني الرئاسي السابق لورنس كورباندي من جنوب السودان مبعوثاً خاصاً لها إلى السودان في 26 آذار/مارس. وقام نائب رئيس مجلس السيادة في السودان بزيارة إلى جوبا في 3 نيسان/أبريل لإجراء محادثات بشأن القضايا الثنائية والنزاع في السودان. وفي الفترة من 23 إلى 25 نيسان/أبريل، قام فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالسودان بزيارة إلى جوبا، في إطار مساعيه الدبلوماسية المكوكية، للاجتماع مع القادة الإقليميين بهدف تعزيز الالتزام بالسلام في السودان. وفي أيار/مايو، يسرت جوبا اجتماعاً تشاورياً بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال بشأن إيصال المساعدات الإنسانية إلى السودان.

الحالة الاقتصادية

- 16 - لقد تدهور اقتصاد جنوب السودان، ويرجع ذلك جزئياً إلى اضطراب تصدير النفط بسبب الحرب في السودان، مما أدى إلى تدهور سعر الصرف وارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود. وفي 16 آذار/مارس، أعلن السودان تعليق شحن النفط الخام عبر خط أنابيب أعالي النيل لأسباب قاهرة تعزى إلى العراقيل الناجمة عن النزاع الدائر. وظل سعر صرف جنيه جنوب السودان مقابل دولار الولايات المتحدة أعلى من 2 000 جنيه منذ شهر آذار/مارس وبلغ 3 700 جنيه في حزيران/يونيه. ولم يتلق بعض العاملين في الخدمة المدنية في جنوب السودان رواتبهم منذ تسعة أشهر.
- 17 - وفي هذا السياق، حاولت الحكومة معالجة عدم الاستقرار الاقتصادي من خلال زيادة الإيرادات غير النفطية، بما في ذلك فرض ضرائب ورسوم جديدة على الواردات والصادرات في شهر آذار/مارس، وإمداد جوبا بالوقود المدعوم في حزيران/يونيه، وطرح العملة الصعبة في المزاد العلني. لكن الخلافات التي ثارت بشأن المدفوعات وإمكانية تطبيق الضرائب والرسوم الجديدة عرقلت الاستيراد، وهو ما أثر أيضاً في الاستيراد لصالح البعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

ثالثاً - الحالة الأمنية

- 18 - استمر العنف القبلي المرتبط بالماشية، بما في ذلك عمليات القتل والاختطاف، في التأثير في الوضع الأمني في البلاد، لا سيما في ولاية جونقلي وعلى طول منطقة الحدود الثلاثية الفاصلة بين ولايات واراب والبحيرات والوحدة. وتدهور الوضع الأمني في ولاية غرب الاستوائية في ظل تصاعد التوتر لأسباب سياسية وإثنية، حيث أُرجئ مؤتمر طميرة للسلام للمرة الخامسة. واستمرت المواجهات بين جبهة الخلاص الوطني وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في المنطقة الاستوائية الكبرى في إثارة مخاوف بشأن حماية المدنيين.

منطقة أعالي النيل الكبرى

- 19 - في منطقة أعالي النيل، لوحظ توتر بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وشباب مسلحين من قبيلة النوير في محلية الناصر في أعقاب الاشتباكات التي وقعت في 11 شباط/فبراير وأسفرت عن مقتل

18 شخصاً على الأقل. ورداً على ذلك، أرسلت الحكومة وفدًا رفيع المستوى للتحقيق في الأمر. وتصاعد التوتر مرة أخرى في تموز/يوليه عندما أطلقت قوات الدفاع الشعبي في جنوب السودان النار على مناطق مدنية تقع في محيط محلية الناصر رداً على القتل المزعوم لاثنتين من جنودها، وهو ما أدى إلى نزوح مدنيين. وفي 4 نيسان/أبريل، دُمجت قوات أفويليك بقيادة الجنرال جونسون أولوني في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. وفي 30 أيار/مايو، تعرض أفراد من قبيلة الشلك يقيمون في موقع حماية المدنيين لاعتداء خارج الموقع، حيث اعتدت عليهم عناصر يشتبه في أنها من قبيلة الدينكا في بوث بمحلية فشودة. وشهدت الفترة من 30 أيار/مايو إلى 1 حزيران/يونيه مقتل 10 أشخاص في ملكال ومحلية فشودة في أعقاب الاعتداء السابق، فتعطلت عملية نقل العائدين من الرنك إلى ملكال. وردا على ذلك، عززت البعثة التدابير الأمنية في موقع حماية المدنيين واتخذت الحكومة إجراءات لاحتواء الوضع، بما في ذلك نشر قوات الأمن والتواصل مع المعنيين ونشر رسائل تدعو إلى السلام.

20 - وفي الفترة من 22 إلى 24 حزيران/يونيه، وقعت اشتباكات عبر الحدود بين جماعات من رويكونا بولاية الوحدة ومنطقة روينق الإدارية، مما أدى إلى مقتل 19 شخصاً ونزوح آخرين وخسائر في الممتلكات. وعززت البعثة وجودها في قاعدتها لعمليات السرايا في باربانق (منطقة روينق الإدارية) لزيادة تسيير الدوريات والمساعدة في حماية المدنيين.

21 - وفي ولاية جونقلي، تفاقم التوترات القبلية بسبب الهجمات المستمرة المنسوبة إلى عناصر من قبيلة المورلي. فقد سُجل منذ شباط/فبراير ما لا يقل عن 58 حادثاً في ولاية جونقلي وإدارية البيبور الكبرى، وأسفرت تلك الحوادث عن مقتل ما لا يقل عن 100 مدني (15 امرأة) واختطاف 73 آخرين (31 امرأة). ولم تقم قبيلتا الدينكا واللونوير بعمليات حشد واسعة رداً على هذه الاعتداءات، إلا أن عناصر من قبيلة اللونوير شنّت في 8 أيار/مايو هجوماً على لوكوروموش في محلية ليكوانغولي واختطفت تسعة مدنيين وسرقت ماشية. وتسبب هذا الهجوم في نزوح ما يقرب من 600 4 شخص إلى بلدة بيبور. وأُعتبت عودة الشباب من قبيلة اللونوير إلى بلدة أكوبو اشتباكات في محيط البلدة بين الشباب وعناصر من قبيلة المورلي. ودفع الخوف من وقوع المزيد من الاشتباكات إلى النزوح إلى بلدة أكوبو.

22 - وتأثر الوضع الأمني في ولاية جونقلي أيضاً بنصب الكمانن للقوافل التجارية وقوافل المساعدة الإنسانية، حيث أُبلغ عن وقوع ستة حوادث على الأقل على طول الطرق الرابطة بين ولاية جونقلي وإدارية البيبور الكبرى. وأدى مقتل مفوض محلية جبل بوما في كمين نُصب له في آذار/مارس إلى تفاقم التوتر بين قبيلتي المورلي والأنيوك. وفي 31 آذار/مارس، هاجمت عناصر من قبيلة المورلي قبيلة الأنيوك في بوشالا، مما أسفر عن مقتل 10 أشخاص.

المنطقة الاستوائية الكبرى

23 - وأُبلغ عن وقوع أعمال عنف في ولاية شرق الاستوائية نُسبت إلى شباب مسلحين من قبيلة المورلي. وفي 26 نيسان/أبريل، هاجمت عناصر من قبيلة المورلي من إدارية البيبور الكبرى قبيلة توبوزا في كاوتو بايام بمحلية شرق كابويتا، مما أسفر عن مقتل 30 شخصاً واختطاف 90 امرأة وطفلاً وسرقة أكثر من 1 000 رأس من الماشية.

24 - واستمرت العمليات التي تشنها قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان على جبهة الخلاص الوطني في إثارة المخاوف بشأن حماية المدنيين في ولايتي وسط الاستوائية وغرب الاستوائية. إذ يُزعم أن عناصر

من جبهة الخلاص الوطني شنت هجوماً في آذار/مارس على قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في مينغا بايام بمحلية شرق مندرى، مما أسفر عن مقتل 17 فرداً من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان بمن فيهم قائدهم، ونزوح أكثر من 4 000 مدني إلى ولاية وسط الاستوائية. وحدثت زيادة منذ أيار/مايو في عمليات الاختطاف المنسوبة إلى جبهة الخلاص الوطني، واستمر ورود أنباء عن قيام قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان باعتقالات تعسفية لمن تشبته في أنهم من أنصار جبهة الخلاص الوطني. وأبلغ أيضاً عن حالات انشقاق في صفوف جبهة الخلاص الوطني، وشهد شهر حزيران/يونيه تكوين جماعة أخرى منشقة عنها.

25 - وفي ولاية غرب الاستوائية، أدى تأجيل مؤتمر طمبرة للسلام إلى عودة المظالم المثيرة للنتازع بين قبيلتي البلاندا والأزندي إلى الظهور، حيث تبادل قادة القبيلتين الاتهامات بالقيام بأنشطة تخريبية. ودفع هذا الأمر، إلى جانب تزايد حوادث العنف في طمبرة، مئات المدنيين إلى الاحتفاء بمخيمات النازحين داخلياً الموجودة في المنطقة. وبعد إنجاز تقييم متكامل، تعمل البعثة حالياً على تنفيذ خطة شاملة للتصدي لهذا الأمر، وتغطي هذه الخطة المستويات الثلاثة من إجراءات حماية المدنيين.

منطقة بحر الغزال الكبرى

26 - استمرت أعمال العنف في منطقة الحدود الثلاثية الفاصلة بين ولايات واراب والبحيرات والوحدة حيث تتصارع القبائل على المراعي وتعليم الحدود والماشية. ومما أثار القلق بشكل خاص التوتر بين عشيرة الدينكا لوانجانق وعشيرة الدينكا باكام في منطقة مابر على الحدود بين ولايتي واراب والبحيرات. وأسفرت الاعتداءات والأعمال الانتقامية بين العشيرتين عن مقتل 335 شخصاً (28 امرأة) وإصابة 223 شخصاً (12 امرأة) بجراح واختطاف 12 شخصاً. وأبلغ أيضاً عن وقوع اشتباكات مع قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان أثناء محاولاتها إلقاء القبض على المشتبه بهم.

رابعاً - الحالة الإنسانية

27 - وفقاً للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي للفترة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه يعاني ما يقدر بنحو 7,1 ملايين شخص (56,3 في المائة من السكان) من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، و 79 000 منهم عرضة لخطر المجاعة. وأكثر المواقع معاناة من انعدام الأمن الغذائي هي المواقع المتأثرة بشدة بالصدمات المناخية والأزمة الاقتصادية والنزاع وانعدام الأمن وتدفقات اللاجئين أو العائدين من السودان.

28 - ومن المرجح أن يشهد جنوب السودان فيضانات في الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر بسبب تهاطل الأمطار بمعدلات تفوق المعدلات المعتادة وقرار تصريف كميات كبيرة من المياه من بحيرة فيكتوريا إلى شبكة نهر النيل. ويُتوقع حسب أسوأ سيناريو أن يتضرر من ذلك 3,3 ملايين شخص في ولايات واراب وأعالي النيل والوحدة وجونقلي وشمال بحر الغزال وإدارية البيبور الكبرى. ويسعى مشروع خطة التأهب للفيضانات ومواجهة آثارها الذي اشتركت الحكومة والشركاء في إعداده إلى الحصول على 264 مليون دولار لمساعدة 2,4 مليون شخص من الأشخاص المتوقع تضررهم استناداً إلى التحليل الحالي والبالغ عددهم 3,3 ملايين شخص.

29 - وفي 14 تموز/يوليه، كان 742 366 شخصاً بين عائدين وللاجئين وطالبي لجوء قد عبروا إلى جنوب السودان منذ اندلاع النزاع في السودان في نيسان/أبريل 2023، أي بمعدل 1 600 شخص يومياً.

وكشفت فحوصات سوء التغذية التي أجريت في صفوف الأطفال العائدين واللاجئين أن معدل سوء التغذية الحاد العام يبلغ 22 في المائة وهو أعلى من عتبة الطوارئ التي حددتها منظمة الصحة العالمية وهي 15 في المائة.

30 - وفي 10 أيار/مايو، أبلغت بعثة إنسانية مشتركة بين وكالات في طمبرة عن نزوح حوالي 25 700 شخص بسبب العنف القبلي في 15 موقعاً في محليات طمبرة وإيزو وناغيرو في ولاية غرب الاستوائية. وقدم الشركاء مساعدات إنسانية منقذة للحياة لأكثر من 21 000 من الأشخاص الضعفاء.

31 - ويبلغ منذ شهر شباط/فبراير عن نقشي الحصبة وفيروس التهاب الكبد من الفئة هاء وعن حالات جديدة من فيروس شلل الأطفال المشتق من اللقاح من النمط 2 والتهاب السحايا والحمى الصفراء في مختلف أنحاء البلد. ولوحظت زيادة حادة في حالات الإصابة بالحصبة في جميع المحليات الواقعة في ولاية شمال بحر الغزال، والمحليتان الأكثر تأثراً هما أويل الشرقية وأويل الغربية. وفي 22 نيسان/أبريل، أعلنت وزارة الصحة عن نقشي التهاب الملتحمة في نيمولي بولاية شرق الاستوائية، وفي جوبا بولاية وسط الاستوائية.

32 - وفي الفترة من 16 شباط/فبراير إلى 30 حزيران/يونيه، أبلغ عن وقوع 188 حالة تقييد لإيصال المساعدات الإنسانية، انطوت 98 حالة منها على أعمال عنف ضد العاملين في المجال الإنساني وأصولهم. وأبلغ عن وقوع 39 حالة نهب وسرقة لأصول هيئات المساعدة الإنسانية. ونُقل 4 أفراد يعملون في المجال الإنساني إلى مواقع أخرى بسبب الأعمال العدائية الدائرة والخوف من وقوع اشتباكات بين الجماعات المسلحة. واحتجزت السلطات 9 أفراد يعملون في المجال الإنساني. وشنَّ 17 هجوماً على قوافل ومركبات متعاقد عليها تجارياً، ومنها مركبات للنقل النهري، في ولايات جونقلي وواراب والوحدة والبحيرات. وزادت العوائق البيروقراطية والإدارية التي تفرضها سلطات الدولة والمحليات زيادة ملحوظة، خاصة في سياق التخلص من الأصول خلال فترة الإنهاء التدريجي لعمل إحدى المنظمات.

33 - واضطر الشركاء في المجال الإنساني إلى تعليق إيصال كميات كبيرة من المساعدات الإنسانية منذ شهر شباط/فبراير بسبب فرض الحكومة ضرائب ورسومًا على إيصال المساعدات الإنسانية. فقد دفع ذلك إلى وقف عمليات الإسقاط الجوي للمساعدات لفائدة 145 000 فرد، وتسبب في التأخر في القيام بعمليات التخزين المسبق للإمدادات الإنسانية قبل حلول موسم الأمطار. وخُفضت رحلات الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة إلى النصف، مما عَقَد عملية نقل الإمدادات والعاملين في مجال تقديم المعونة. وفي أعقاب الحوار المكثف مع الحكومة، خَفَّت مشكلة استيراد الوقود وتسيير عمليات تلك الخطوط الجوية نحو العودة إلى طبيعتها.

34 - وحتى 11 تموز/يوليه، أي منتصف العام، كانت خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لعام 2024 التي تتطلب 1,8 بليون دولار لمساعدة 6 ملايين شخص في مختلف أنحاء جنوب السودان قد مُولت بنسبة 20,1 في المائة. وفي ظل انخفاض التمويل، أعطى الشركاء في المجال الإنساني الأولوية للاستجابة لاحتياجات 31 محلية في ولايات أعالي النيل وجونقلي والوحدة ومنطقة أبيي الإدارية حيث تشتد الحاجة.

خامسا - تنفيذ المهام المقررة للبعثة

ألف - دعم تنفيذ اتفاق السلام المنشط وعملية السلام

35 - واصلت البعثة تقديم المساعدة التقنية إلى المؤسسات الانتخابية والسياسية. وقدمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى مجلس المفوضين في اللجنة الوطنية للانتخابات وكبار المسؤولين بصدد التخطيط للانتخابات ووضع جدولها الزمني التنفيذي. ويسّرت البعثة أيضا قيام اللجنة الوطنية للانتخابات بزيارات للولايات، وتقديم التدريب لبناء قدرات هذه اللجنة ووسائل الإعلام والمجتمع المدني باستخدام المنهج النموذجي لبناء الموارد في مجال الديمقراطية وشؤون الحكم والانتخابات. وحضر أكثر من 670 مسؤولاً (40 في المائة منهم نساء) هذه الحلقات التدريبية في مختلف أنحاء البلد. وقدمت البعثة الدعم إلى اللجنة الوطنية للانتخابات في صياغة واستكمال إجراءات التشغيل الموحدة وأنظمة الانتخابات ومدونات قواعد السلوك، ونظمت حلقات عمل توجيهية وتوعوية بشأن تسجيل الناخبين. وواصلت البعثة تقديم الدعم إلى مجلس الأحزاب السياسية في مجال تسجيل الأحزاب وما يرتبط بذلك من أنظمة وتمويل، واستمرت في العمل بانتظام مع السلطة القضائية ووزارة العدل والشؤون الدستورية ووزارة شؤون مجلس الوزراء.

36 - وبثت البعثة منذ شباط/فبراير عبر إذاعة مرايا ما عدده 16 حلقة من برنامج "الممارسة الفعلية للديمقراطية" لتعريف الجمهور بالمبادئ الأساسية للنظام الديمقراطي قبل إجراء الانتخابات. وبثت أيضا تسع حلقات حوار تناولت قضايا سياسية راهنة متنازع عليها.

37 - وسعيا للنهوض بالفضاء المدني والسياسي على المستوى دون الوطني، يسّرت البعثة عقد حلقة عمل لبناء القدرات كان موضوعها وضع الدستور والعمليات الانتخابية في 16 شباط/فبراير لفائدة 160 نازحا داخليا (87 امرأة) في ولاية الوحدة. وعُقدت مشاورات بشأن عملية وضع الدستور استهدفت 50 من القيادات النسائية في واراب في 27 و 28 شباط/فبراير.

38 - وفي 21 آذار/مارس، قدمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى مؤتمر وطني للمجتمع المدني عقده منتدى المجتمع المدني لجنوب السودان وأسفر عن اعتماد قرارات جوبا بشأن سبل المضي في تنفيذ اتفاق السلام المنشط. ونُظمت لقاءات فصلية بين القيادة العليا للبعثة ومنظمات المجتمع المدني في آذار/مارس وحزيران/يونيه. واستقطبت هذه اللقاءات أكثر من 200 ممثل عن منظمات المجتمع المدني (أكثر من 60 امرأة) من مختلف أنحاء البلد لتبادل المعلومات وتأكيد التعاون بشأن وضع الدستور والعمليات الانتخابية وتوسيع الفضاء المدني والسياسي.

39 - ونظمت البعثة في 24 و 25 نيسان/أبريل منتدى تشاوريا بشأن نظام حيازة الأراضي في جنوب السودان في إطار عملية وضع الدستور الدائم بناء على طلب من اللجنة الوطنية لمراجعة الدستور. وحضر ذلك المنتدى 61 مشاركا (19 امرأة) وتتوج بالخروج بتوصيات تتعلق بإصلاح الأراضي. وفي 18 و 19 حزيران/يونيه، نظمت البعثة، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاتحادية، حلقة عمل بشأن دور الزعماء التقليديين في وضع الدستور والعمليات الانتخابية حضرها 79 مشاركا (23 امرأة).

40 - وفي أعقاب تنظيم البعثة سلسلة مننديات للأحزاب السياسية بشأن مدونة قواعد السلوك منذ أيلول/سبتمبر 2023، تُوج منتدى الأحزاب السياسية المعقود في 4 نيسان/أبريل بإقرار مدونة سلوك طوعية للأحزاب السياسية. وفي الفترة من 28 إلى 30 أيار/مايو ثم من 2 إلى 4 تموز/يوليه، دعمت البعثة عقد

منتديات للأحزاب السياسية على مستوى الولايات في ولايتي وسط الاستوائية والبحيرات، وذلك في إطار سلسلة من المنتديات ستعقد في جميع الولايات العشر.

41 - ولتوسيع الدعم المقدم في مجال إصلاح القطاع الأمني والحد من العنف المجتمعي، عقدت البعثة حلقات عمل تقنية في الفترة من شباط/فبراير إلى أيار/مايو لفائدة المعنيين المحليين في ملكال وفي واو وبانتيو، وشارك فيها 383 مشاركاً (111 امرأة). وحشدت حلقات العمل خبرات وطنية ومحلية لدعم جهود إصلاح قطاع الأمن وبناء الثقة فيما بين الجهات الأمنية والمجتمعات المحلية.

42 - وفي 25 نيسان/أبريل، أعلن مجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين عن الانتهاء من إعداد وثائق سياسة الدفاع والأمن الاستراتيجيين، بمساعدة البعثة واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها. ومن تلك الوثائق خريطة الطريق لإحداث التحول في قطاع الأمن والكتاب الأبيض بشأن الدفاع والأمن.

43 - وفي أيار/مايو، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام والبعثة بتدريب 33 ضابطاً من جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (4 نساء) على إدارة الأسلحة والذخيرة.

باء - حماية المدنيين وتخفيف حدة النزاعات القبلية

44 - نفذت البعثة 37 برنامجاً في جميع أنحاء منطقة عملياتها لدعم الحكومة والمجتمعات المحلية في التخفيف من حدة النزاعات القبلية. وشارك في تلك البرامج ما مجموعه 852 4 مشاركا (896 امرأة). ويسرت البعثة وشركاؤها عقد اجتماعين لبناء السلام وإدارة النزاعات في ولاية شمال بحر الغزال، وعقد أحدهما في الفترة من 3 إلى 5 آذار/مارس وجمع بين قبائل الدينكا ملوال واللؤو المضيفة والرحل من قبيلة الرزيقات من السودان، بينما عقد الآخر في الفترة من 13 إلى 15 آذار/مارس وجمع بين الرحل من قبيلة المسيرية والقبائل المضيفة. وحضر الاجتماعين ما مجموعه 240 مشاركاً (13 امرأة)، وكان الهدف منهما هو تعزيز التعايش السلمي ومنع الهجمات الانتقامية أثناء الهجرة الموسمية للماشية. وفي الفترة من 7 إلى 9 أيار/مايو، أجرت البعثة حوار سلام ثلاثي الأطراف جمع بين الشباب المسلحين من قبائل المورلي والدينكا واللونوير في غوموروك بإدارية البيبور الكبرى. وشارك في حوار السلام 70 شاباً من القبائل الثلاث، وتناول النزاعات المتعلقة بالماشية وعمليات الاختطاف بهدف تهدئة التوتر في منطقة جونقلي الكبرى.

45 - وقدمت البعثة التدريب على حماية المدنيين إلى 1 188 فرداً من الجهات دون الوطنية (415 امرأة)، ومنهم أفراد من قوات الأمن والسلطات المحلية والمجتمعات المضيفة وعائدون ونازحون داخلياً في ولايات وسط الاستوائية وغرب الاستوائية وجونقلي والبحيرات وشمال بحر الغزال وأعالي النيل والوحدة. وتلقت 42 امرأة من المقاتلات السابقات ومن العاملات في قوات الأمن ومن القيادات المجتمعية في ولاية أعالي النيل تدريباً على آليات الحد من العنف المجتمعي بهدف تعزيز حماية المدنيين.

46 - ويسرت البعثة، بالتعاون مع لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عملية مراجعة استراتيجية جنوب السودان المتعلقة بالعودة وإعادة الإدماج والتعافي وخطة عملها للفترة 2024-2028. وشارك في تلك العملية ما مجموعه 493 ممثلاً (96 امرأة) من الكيانات الحكومية والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والزعماء التقليديين والجمعيات النسائية والنازحين داخلياً والعائدين. وركزت التوصيات على نشر قوات الأمن وتعزيز سيادة القانون، ومعالجة مسائل الأراضي والإسكان، واستئناف تقديم الخدمات، خاصة في المناطق التي تضم عدداً كبيراً من العائدين. وواصلت البعثة

والمفوضية أيضا الدعوة معا من أجل التنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية المنصوص عليها في الفصل الثالث من اتفاق السلام المنشط.

47 - وأنجزت البعثة تدريباً لتعزيز المهارات المهنية مدته ثلاثة أشهر استفاد منه 30 مشاركاً (20 امرأة) بالتعاون مع شريك محلي في محلية نزارا بولاية غرب الاستوائية. وعززت البعثة أيضا قدرات 55 فردا (خمس نساء) من القادة المجتمعيين والسلطات المحلية وممثلي المنظمات المجتمعية في مجال إدارة المشاريع وتنفيذها باستخدام الأموال المرصودة للمشاريع السريعة الأثر في محلية إيكوتوس بولاية شرق الاستوائية. وسُلمت ستة مشاريع سريعة الأثر، بما في ذلك مكتب يعود إلى مفوضية حقوق الإنسان ومركزا شرطة ومحكمة واحدة ومدرسة ابتدائية واحدة، في ولايات شرق الاستوائية وجونقلي والبحيرات وغرب الاستوائية.

48 - وسيّرت قوة البعثة في الفترة المشمولة بالتقرير ما عدده 422 6 دورية، منها 602 دورية متكاملة، تضم أفرادا من شرطة الأمم المتحدة وموظفين مدنيين بهدف حماية المدنيين. وسيّرت قوة البعثة ما مجموعه 1 120 دورية في موقع ملكال لحماية المدنيين ومحيطه.

49 - وبهدف توسيع مناطق العمليات وردع الهجمات على المدنيين وتأمين طرق الإمداد الرئيسية، احتفظت قوة البعثة بثلاث قواعد عمليات مؤقتة لمدة مطولة في طمبرة (ولاية غرب الاستوائية) وكوج وجامجانغ (ولاية الوحدة)، وأنشأت قاعدتي عمليات مؤقتتين جديدتين، حيث أنشأت إحداها في أبيمنوم (ولاية الوحدة) في 26 شباط/فبراير بينما أنشأت الأخرى في مابر (ولاية البحيرات) في 15 آذار/مارس. وفي الفترة من 27 نيسان/أبريل إلى 20 أيار/مايو، عززت قوة البعثة وشرطة الأمم المتحدة قاعدة العمليات المؤقتة الواقعة في طمبرة كندبير احترازي بسبب زيادة التوتر بين قبيلتي الأراندي والبالاندا.

50 - وسيّرت شرطة الأمم المتحدة 907 دوريات، منها 313 دورية متكاملة و 615 دورية شاركت فيها نساء. وكانت ثمانية أفرقة للاستجابة السريعة على أهبة الاستعداد للاستجابة في حالة وقوع حوادث أمنية دعما لجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان في جوبا وملكال وبانتيو. وعقدت شرطة الأمم المتحدة خمس حلقات عمل بشأن التوعية الجنسانية والعنف الجنسي والجنساني لفائدة 120 ضابطا من جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (57 امرأة) ومدعيين عامين اثنتين (امرأة واحدة)؛ وحلقتي عمل بشأن حقوق الإنسان لفائدة 69 ضابطا من جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (32 امرأة)؛ وحلقتي عمل بشأن حماية الطفل لفائدة 60 ضابطا من جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (21 امرأة). وقدمت شرطة الأمم المتحدة الدعم في إعداد كتيب بشأن حماية النساء والأطفال باللغتين الإنكليزية والعربية وتوزيعه على سلطات جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (2 000 نسخة).

51 - ونُشر ما مجموعه 110 فرادى ضباط شرطة في أربع قواعد لعمليات السرايا في ياي وأكوبو وبيبور وكودوك لدعم بناء الثقة والتواصل مع القيادات الرئيسية وبناء قدرات جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان وتقديم الخدمات للمجتمعات المحلية. وقامت شرطة الأمم المتحدة بما عدده 75 عملية حراسة أمنية لمهندسين وغيرهم.

52 - ولبّت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام جميع الطلبات الواردة من البعثة للكشف عن الألغام الأرضية والذخائر المتفجرة المشتبه فيها وإزالتها والتخلص منها وعددها 937 طلبا. ويشمل ذلك مسح وتطهير أرضية موقع مقترح أن يُنقل نازحون داخليا إليه ويقع في بور بولاية جونقلي. ومكنت هذه الأنشطة المجتمعات المحلية من الوصول بأمان إلى 188 منطقة زراعية و 12 مستشفى و 36 مصدر مياه. وأسفر

العمل المنجز عن التلخص مما مجموعه 3 035 قطعة ذخيرة متفجرة والإفراج عن 2 946 208 أمتار مربعة من الأراضي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أيضا بأنشطة توعية للمدنيين بمخاطر الذخائر المتفجرة في مختلف أنحاء البلد من أجل تعزيز معرفتهم بالسلوك الآمن ومن ثم منع تسبب الذخائر المتفجرة في حوادث، واستفاد من هذه الأنشطة ما مجموعه 160 765 شخصا (25 962 رجلا و 30 288 امرأة و 56 174 فتى و 48 341 فتاة)، ومنهم 17 172 شخصا فارا من النزاع في السودان.

المناخ والسلام والأمن

- 53 - شهد جنوب السودان ارتفاعاً استثنائياً في درجات الحرارة مع اقتراب نهاية موسم الجفاف. وأجّبت موجات الجفاف غير الاعتيادية التوترات القبلية والتصارع على الموارد الشحيحة.
- 54 - ومن شهر نيسان/أبريل فصاعداً، تسبب هطول الأمطار الغزيرة في مختلف أنحاء شرق أفريقيا في ارتفاع منسوب المياه في بحيرة فيكتوريا ليلعب مستويات قياسية. وحذرت حكومة جنوب السودان في 6 أيار/مايو من احتمال وقوع فيضانات شديدة في مختلف أنحاء البلد بعد أن أعلنت حكومة أوغندا أنها فتحت بوابات التحكم في صبيب مياه سدّ جينجا. وساهمت البعثة في تحليل منظومة الأمم المتحدة لمخاطر الفيضانات وخطتها المشتركة للتأهب لها.
- 55 - وواصلت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بناء قدرات مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك تنظيم حلقتي عمل ركزت على المخاطر الأمنية المناخية والتصدي لها والتحليل المتكامل للأمن المناخي. ونفذت البعثة أيضا مشروعا لتقييم الأمن المناخي والإبلاغ به في ولاية الوحدة.

جيم - سيادة القانون والمساءلة

- 56 - قدمت البعثة الدعم لإيفاد بعثة تحقيق حكومية إلى محلية ميوم في الفترة من 15 نيسان/أبريل إلى 5 أيار/مايو، ثم أوفدت إليها محكمة متنقلة في الفترة من 6 إلى 24 أيار/مايو. وهذه هي المرة الأولى التي يبيت فيها جهاز العدالة الرسمي في قضايا جنائية في تلك المحلية منذ عام 2011. وفتحت بعثة التحقيق ما عدده 60 تحقيقاً وأنجزت 35 منها، بينما نظرت المحكمة المتنقلة في 31 قضية منها 24 قضية جنائية. وأدين ما مجموعه 22 متهماً وأطلق سراح ستة. وطلب أفراد من المجتمع المحلي والحكومة إيفاد محاكم متنقلة بانتظام إلى محلية ميوم، وإرساء وجود دائم لجهاز القضاء في ولاية الوحدة.
- 57 - وفي إطار مشروع كونغ كوك، الممول من الصندوق الاستئماني لتحقيق المصالحة والاستقرار والقدرة على الصمود في جنوب السودان، قدمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم في إيفاد محكمة متنقلة عليا إلى بلدة تونج بولاية واراب للنظر في قضايا جرائم جسيمة. ومن بين القضايا التي نُظر فيها وعددها 47 قضية، صدرت أحكام في 24 قضية اغتصاب، حيث أُدين 23 شخصاً وحُكم بالبراءة لشخص واحد.
- 58 - ويسرت البعثة أيضا، من خلال الصندوق الاستئماني، تدريب مساعدين قانونيين مجتمعيين، وفاعلين عرفيين، وإداريين، وعاملين في إنفاذ القانون في محليتي شرق التونج وجنوب التونج يعملون في مناطق تعاني من نقص في خدمات العدالة.

59 - وأسفرت التدخلات التي دعمتها البعثة عن إطلاق سراح ما مجموعه 369 سجيناً (58 امرأة و 16 حدثاً) من مختلف أنحاء جنوب السودان بهدف معالجة الاكتظاظ الناجم عن الاحتجاز المطول والتعسفي. ونُظمت دورات تدريبية بشأن إدارة شؤون الفئات الضعيفة قيد الاحتجاز، وأمن السجون، وحفظ السجلات، وأفضل الممارسات الزراعية، وتعزيز مراعاة الاعتبارات الجنسانية في السجون لفائدة 282 ضابطاً (151 امرأة) في واو وتوريت وياي ورومبيك وبانتيو وملكال وجوبا وبور ويامبيو. وقدم تدريب متخصص في مجال مكافحة الشغب والإسعافات الأولية إلى 57 ضابطاً من ضباط السجون (18 امرأة) في جوبا.

60 - وفي الفترة من 11 إلى 13 حزيران/يونيه، قدمت البعثة الدعم إلى مصلحة السجون في جنوب السودان في عقد مؤتمرها السنوي للقيادات، وهو منتدى ذو أهمية بالغة عُقد لاستعراض تنفيذ خطة التطوير الاستراتيجي للفترة 2021-2024 ومناقشته والدفع بعجلة تنفيذ خطة إصلاح هذه المصلحة. وفي الفترة من 24 إلى 28 حزيران/يونيه، نظمت البعثة حلقة عمل للألية المشتركة للتحقق والرصد مع كبار ضباط قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. وحضر حلقة العمل 70 شخصاً منهم 6 نساء.

61 - وفي الفترة من شباط/فبراير إلى تموز/يوليه، قدمت البعثة الدعم إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في إيفاد بعثة إلى ولاية غرب الاستوائية لتقييم الحالات وجمع المعلومات عنها، واستعرضت هذه البعثة 34 حالة، منها أربع حالات عنف جنسي، يُزعم ارتكابها من قبل أفراد القوات المسلحة، ومنهم أفراد من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات الموحدة اللازمة. وأُحيلت الحالات المستعرضة لتنبّت فيها محكمة عسكرية عامة ستوفد إلى مريدي في ولاية غرب الاستوائية في الفترة من تموز/يوليه إلى آب/أغسطس.

62 - ومن خلال المشاريع السريعة الأثر، سلمت البعثة مهام إنجاز مشاريع بنية تحتية بالغة الأهمية في مجال سيادة القانون إلى السلطات في يامبيو (ولاية غرب الاستوائية) وبيبور (إدارية البيبور الكبرى) وملكال (ولاية أعالي النيل) وكواجوك (ولاية واراب) وراجا (ولاية غرب بحر الغزال) للتمكين من إيفاد موظفين قضائيين رسميين إلى تلك المناطق. وأنجزت أيضاً أشغال بنية تحتية للسجون في ثورو ماجوك (ولاية وسط الاستوائية) ورومبيك (ولاية البحيرات) وراجا (ولاية غرب بحر الغزال)، وبدأت أشغال التجديد في أكاديمية لولوغو لتدريب موظفي السجون في ولاية وسط الاستوائية.

دال - تهيئة الظروف المؤاتية لإيصال المساعدات الإنسانية

63 - في 15 تموز/يوليه، كانت قوة البعثة قد سَيرت 276 دورية طويلة المدة و 353 دورية قصيرة المدة وأنجزت 677 مهمة من مهام الحماية العسكرية لتهيئة الظروف المؤاتية لإيصال المساعدات الإنسانية و/أو لدعم إيصالها بما يضمن حماية العاملين في المجال الإنساني.

64 - ولتمكين قوات حفظ السلام والشركاء في المجال الإنساني من التنقل وكفالة سلامتهم من خطر الذخائر المتفجرة، تحققت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام من سلامة 321 كيلومتراً من الطرق وطهرتها حسب الأولوية التي حددتها البعثة، وقامت بمراقبة دوريات البعثة على طول 166 كيلومتراً. وقدمت الدائرة الدعم أيضاً لأشغال الهندسية التي قامت بها البعثة في سياق إصلاح طريق الإمداد الرئيسية الرابطة بين بور وبيبور وأكوبو التي يبلغ طولها 319 كيلومتراً، وأجزاء من الطريق الرابطة بين ملكال وبالوش والطريق الرابطة بين تورالي وأجاك كواش، وقامت بمسح وتطهير 56 189 كيلومتراً مربعاً من الأراضي لإنشاء قاعدتي عمليات مؤقتتين. وواصلت الدائرة تطهير الأراضي من أجل إقامة مخيم للاجئين في ولاية شمال

بحر الغزال وموقع لإعادة توطين النازحين داخلياً في ولاية غرب بحر الغزال بناء على طلب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة.

هاء - رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها

65 - تحققت البعثة من وقوع 408 حوادث عنف ووثقتها، وطالت هذه الحوادث 1 727 مدنياً، منهم 157 امرأة و 184 طفلاً (135 فتى و 49 فتاة)، ونجم عنها مقتل 713 مدنياً وإصابة 478 آخرين بجراح، وتتمثل حالات منها في اختطاف 252 فرداً واعتقال 272 فرداً واحتجازهم تعسفاً واحتجاز 12 فرداً بشكل غير قانوني وإساءة معاملتهم. ونُسبت 76 في المائة من الحوادث إلى الميليشيات القبلية و/أو جماعات الدفاع المدني، بينما نُسبت 28 في المائة إلى قوات الأمن الحكومية وجماعات مسلحة أخرى، ونُسبت 6 في المائة إلى عناصر مسلحة مجهولة الهوية. ووثقت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما مجموعه 41 حالة إعدام خارج نطاق القضاء. وتصاعدت عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء المرتكبة من قبل سلطات الدولة وأفراد الأمن في ولاية واراب على الرغم من المساعي المبذولة لدى السلطات من أجل وقفها.

66 - ونشرت البعثة موجزها الفصلي عن العنف الذي يطال المدنيين في جنوب السودان الذي يغطي الربع الأخير من عام 2023 في 18 آذار/مارس، ثم نشرت موجزها السنوي لعام 2023 في 17 أيار/مايو. ووثق الموجز الفصلي لعام 2023 حوادث عنف عددها 223 حادثاً (قتل وإصابة بجراح واختطاف وعنف جنسي) طالت 862 مدنياً. وشكلت الميليشيات القبلية وجماعات الدفاع المدني 86 في المائة من مرتكبي تلك الحالات، لا سيما في ولاية واراب. ووثق الموجز السنوي حوادث عنف عددها 885 حادثاً طالت 3 340 مدنياً (1 524 قتيلاً و 1 052 جريحاً و 601 مختطفين و 163 فرداً تعرضوا لعنف جنسي متصل بالنزاع) في جنوب السودان في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2023.

67 - ووثقت البعثة 25 حالة من حالات التعدي على الفضاء المدني والسياسي طالت 49 شخصاً (4 نساء) وارتكبتها حسب ما يُزعم قوات أمن حكومية وسلطات ولايات ومحليات، وهي 12 حالة اعتقال واحتجاز تعسفين لنشطاء من المجتمع المدني (26 رجلاً و 3 نساء) و 11 حالة تهريب وتهديد بالقتل طالت نشطاء من المجتمع المدني ومحامين وصحفيين وبرلمانيين (19 رجلاً وامرأة واحدة)، وحالة واحدة خُطر فيها التجمع العام، وحالة واحدة أُعرب فيها عن خطاب كراهية وخُرض فيها على العنف. وتعثرت النقاش العام بشأن الانتخابات وعملية وضع الدستور بسبب الرقابة على وسائل الإعلام، والحرمان من الوصول إلى المعلومات، وفرض قيود على التجمع السلمي، والتهديد والترهيب لأفراد من المجتمع المدني ومحامين وصحفيين ونشطاء سياسيين جاہروا بانتقاداتهم.

68 - وأنجزت البعثة 173 نشاطاً لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان لفائدة 8 728 مشاركاً (2 835 امرأة). وكان الهدف من تلك الأنشطة هو تعزيز قدرات المسؤولين الحكوميين وأفراد قوات الأمن ومنظمات المجتمع المدني في جنوب السودان لتمكينهم من الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها بشكل فعال. وقدمت البعثة أيضاً المساعدة التقنية إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان وممثلي منظمات المجتمع المدني في القيام بزيارات ميدانية إلى ملكال في ولاية أعالي النيل وكواجوك في ولاية واراب لتسهيل عمل هذه اللجنة على رصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والتحقيق فيها والإبلاغ عنها.

1 - الأطفال والنزاع المسلح

69 - تحققت الأمم المتحدة من ارتكاب 58 انتهاكا جسيما في حق 49 طفلا (43 فتى و 5 فتيات وطفل واحد غير معروف نوع جنسه) وتمثلت في قتل (4) وتشويه (2) ما مجموعه 6 أطفال (5 فتيات وطفل واحد غير معروف نوع جنسه)، وتجنيد واستخدام 40 طفلا (38 فتى وفتاتان)، واغتصاب 3 فتيات. وتعرض 9 فتيات لانتهاكات متعددة شملت التجنيد والاستخدام والاختطاف. وأسفرت التدخلات التي قامت بها البعثة عن تسريح 27 طفلاً. وتحققت البعثة أيضا من استخدام القوات الموحدة اللازمة 3 مدارس في ولاية غرب الاستوائية استخداما عسكريا، ومن إفراغ جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان مدرسة (1) في ولاية البحيرات وإفراغ القوات الموحدة اللازمة مدرسة (1) في ولاية غرب الاستوائية بعد المساعي المكثفة التي بذلتها البعثة. ووقعت الانتهاكات في ولايات غرب الاستوائية (37) والبحيرات (7) وجونقلي (6) ووسط الاستوائية (5) والوحدة (1) وأعلي النيل (2).

70 - ولم تُنسب غالبية الانتهاكات (40) إلى جهات محددة لتعذر معرفة هوية العناصر المسلحة التي ارتكبتها (36)، وقد نجم بعضها عن انفجار ذخائر (3) بينما وقع بعضها أثناء تبادل إطلاق النار بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وعناصر مجهولة الهوية (1). ونُسبت انتهاكات إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (12) وجبهة الخلاص الوطني (2) والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (1) وتحالف المعارضة في جنوب السودان (2) والقوات الموحدة اللازمة (1).

71 - وقدمت البعثة 151 دورة توعية بحماية الأطفال إلى 8 046 مشاركا (2 935 امرأة)، ومنهم 5 086 فردا من الأهالي (2 066 امرأة) و 2 092 فردا من قوات الأمن الحكومية (623 امرأة) و 369 مسؤولاً حكومياً (113 امرأة) و 278 فردا من الشركاء في مجال الحماية (119 امرأة) و 114 فردا من القوات الموحدة اللازمة (12 امرأة) و 107 أفراد من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (جميعهم رجال). وقدمت البعثة 38 دورة تدريبية في مجال حماية الأطفال إلى 1 794 مشاركا (345 امرأة)، ومنهم 1 083 فردا من قوات الأمن الحكومية (129 امرأة) و 250 فردا من الأهالي (139 امرأة) و 215 فردا من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (31 امرأة) و 169 مسؤولاً حكومياً (28 امرأة) و 53 فردا من القوات الموحدة اللازمة (17 امرأة) و 23 فردا من تحالف المعارضة في جنوب السودان (امرأة واحدة) وفردا واحدا من الشركاء في مجال الحماية (رجل).

2 - العنف الجنسي المتصل بالنزاع

72 - تحققت البعثة من وقوع 70 حادث عنف جنسي متصل بالنزاع ووثقت هذه الحوادث التي طالت 93 ضحية (56 امرأة و 35 فتاة ورجلان). وتراوحت أعمار الضحايا بين 9 سنوات و 65 سنة. وتلقى 58 من الضحايا المساعدة الطبية وأحيل 10 منهم إلى خدمات الرعاية النفسانية الاجتماعية. وأبلغ جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان بما عدده 41 حادثاً. ووقعت هذه الحوادث في ولايات وسط الاستوائية (21) وغرب الاستوائية (18) وشرق الاستوائية (12) وغرب بحر الغزال (7) والوحدة (6) وجونقلي (5) ووراب (1)، ونُسبت إلى الميليشيات القبلية (34 حادثاً) وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (19) وجبهة الخلاص الوطني (2) ومصالحة السجون في جنوب السودان (1) وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (3) والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (2) وجهاز الأمن الوطني (5) وعناصر مسلحة مجهولة الهوية (4).

73 - وُمددت خطة العمل المشتركة للقوات المسلحة بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع في جنوب السودان لثلاث سنوات 2024-2026 بعد أن انتهت صلاحيتها في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. لكن لجنة التنفيذ المشتركة لم تعمل منذ بداية العام لأن قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان لم ترشح بعد أعضاءها في هذه الهيئة. ونتيجة لذلك، لم تتمكن البعثة من مواصلة تعاونها التقني خلال الأشهر الستة الماضية.

74 - واحتُفي باليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع عن طريق القيام بسلسلة من الأنشطة التواصلية مع منظمات المجتمع المدني وضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وتوزيع مواد إعلامية، والمشاركة في أنشطة لوسائل الإعلام. وفي 12 حزيران/يونيه، عُقدت في جوبا حلقة عمل بشأن الأحكام التشريعية المتعلقة بالتحقيق في العنف الجنسي المتصل بالنزاع والملاحقة القضائية لمرتكبيه استجابة للبيان المشترك الصادر في عام 2014 عن جنوب السودان والأمم المتحدة.

واو - المرأة والسلام والأمن

75 - التقى وكيل الأمين العام لإدارة عمليات السلام والمبعوثة الخاصة للأمين العام إلى القرن الأفريقي، خلال زيارتهما لجنوب السودان، بممثلي عشر منظمات من المجتمع المدني تقودها نساء في 23 شباط/فبراير في جوبا. وأكدوا على أهمية استمرار الأمم المتحدة في تقديم الدعم إلى جنوب السودان، وأعبأ عن أملهما في إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

76 - وفي 17 و 18 نيسان/أبريل، نظمت البعثة حلقة عمل توجيهية بشأن المرأة والسلام والأمن والمساواة بين الجنسين لفائدة اللجنة الوطنية لمراجعة الدستور واللجنة الوطنية للانتخابات ومجلس الأحزاب السياسية. وكان الهدف من حلقة العمل التي حضرها 67 مشاركاً (31 امرأة) هو تعزيز مشاركة النساء على قدم المساواة في العمليات السياسية والانتخابية وعمليات الحوكمة وترجمة الأولويات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى توصيات توصي بأعمال محددة لتقوم بها تلك المؤسسات الثلاث.

77 - وفي الفترة من 2 أيار/مايو إلى 26 حزيران/يونيه، أنجزت شرطة الأمم المتحدة برنامجاً تدريبياً بشأن القيادة لمدة ثمانية أسابيع لفائدة 40 ضابطة من جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان لتزويدهن بالمهارات الأساسية اللازمة لاتخاذ القرارات على نحو فعال.

78 - وفي الفترة من 21 إلى 23 أيار/مايو، قدمت البعثة الدعم إلى وزارة الشؤون البرلمانية في تنظيم حلقة عمل بشأن تعزيز دور النساء القيادي في عمليات الحوكمة لفائدة 44 مشاركاً (32 امرأة) من الحكومة والأحزاب السياسية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني.

79 - وفي 28 أيار/مايو، أنجزت البعثة، بالشراكة مع المنظمة غير الحكومية المسماة "شبكة دون بوسكو"، مشروعاً في ولايتي غرب بحر الغزال وواراب لتمكين النساء والشباب حتى يحققوا الاستدامة المالية ويساهما في الحد من العنف المجتمعي والجنساني. وزود المشروع 150 شاباً معرضاً للخطر، منهم 116 امرأة، بمهارات تقنية ومهنية.

80 - وفي 24 و 25 حزيران/يونيه، ناقش 80 ممثلاً (71 امرأة) من منظمات المجتمع المدني والتجمع البرلماني النسائي في المجلس التشريعي الوطني الانتقالي، بدعم من البعثة، تنفيذ ميثاق المرأة والخطة الاستراتيجية للتجمع البرلماني النسائي للفترة 2023-2027، واتفقوا على وضع خطة عمل في هذا الصدد.

وقدمت البعثة الدعم أيضاً في حزيران/يونيه إلى حلقة عمل لبناء القدرات في مجال منع العنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، ومشاورات لاستعراض وإقرار الاختصاصات المتصلة بإنشاء فرقة عمل وطنية معنية بالعنف الجنسي والجنساني حضرها 125 ممثلاً لوزارات ومؤسسات أمنية ومنظمات دينية ومنظمات من المجتمع المدني وكيانات من الأمم المتحدة.

81 - وخلال الفترة التي أوفدت فيها البعثة محكمة متنقلة إلى ميوم، نُظر في سبع قضايا تتطوي على جرائم عنف جنسي وجنساني، وصدرت أحكام إدانة فيها جميعاً. وانطوت خمس من تلك القضايا على اغتصاب فتيات دون سن 18 عاماً. وزُود ضحايا جرائم العنف الجنسي والجنساني بخدمات التمثيل القانوني والمساعدة النفسانية الاجتماعية وخدمات النقل والسكن حسب الحاجة بالمجان.

سادسا - ملاك موظفي البعثة، وحالة النشر، والسلوك والانضباط

82 - في 15 تموز/يوليه، كان عدد الموظفين المدنيين في البعثة يبلغ 659 2 موظفاً، منهم 878 موظفاً دولياً من بينهم 273 امرأة (31,1 في المائة)، و 398 1 موظفاً وطنياً من بينهم 234 امرأة (16,7 في المائة)، و 419 متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة من بينهم 162 امرأة (38,7 في المائة).

83 - وبلغ قوام أفراد الشرطة 1 550 فرداً (من أصل القوام المأذون به البالغ 2 101 فرداً)، منهم 651 فرداً من فرادى الضباط (203 نساء، أي 31,2 في المائة)، و 849 فرداً من أفراد وحدات الشرطة المشكلة (206 نساء، أي 24,3 في المائة)، و 50 فرداً من الأفراد المقدمين من الحكومات (23 امرأة، أي 46 في المائة).

84 - ومن أصل قوام القوات المأذون به البالغ 17 000 فرد، بلغ أفراد قوات البعثة 13 920 فرداً عسكرياً، منهم 237 ضابطاً من ضباط الاتصال العسكري (73 امرأة، أي 30,8 في المائة)، و 435 ضابطاً من ضباط الأركان العسكريين (91 امرأة، أي 20,9 في المائة)، و 13 248 فرداً من أفراد الوحدات العسكرية (956 امرأة، أي 7,2 في المائة).

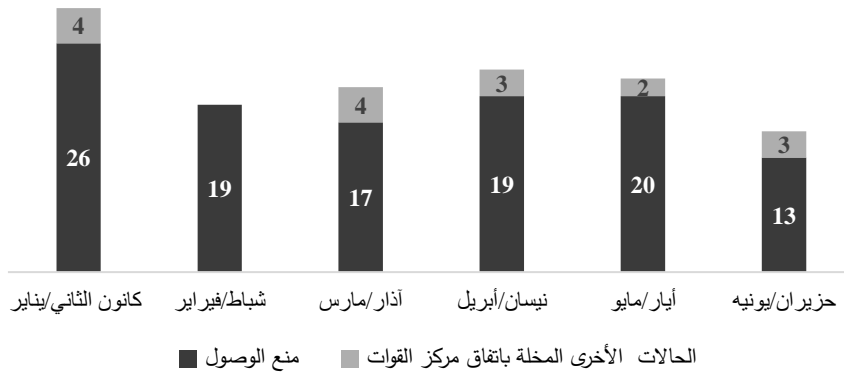
85 - وقررت الجمعية العامة، عملاً بقرارها 306/78، تخصيص مليون دولار لنشر الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة الجديدة التي طلبتها البعثة في ميزانيتها المقترحة (انظر A/78/754) لتصبح قادرة على الوفاء بالغرض منها في حدود القوام الأقصى الساري ووفق الموصى به في دراسة القدرات العسكرية والشرطية. ولذلك، ستتصل البعثة بالهيئات التشريعية المعنية للحصول على أموال إضافية لتأمين النشر الموصى به إذا ما زاد تدهور الحالة الأمنية في الفترة التي تسبق عقد أول انتخابات.

86 - ووفقاً للسياسة السارية، جُهزت في الوقت المناسب المعلومات عن احتمالات نهج سلوك غير مرض و/أو سوء سلوك. وفي الفترة من 1 شباط/فبراير إلى 30 حزيران/يونيه، سُجل 42 ادعاء بارتكاب سلوك غير مرض و/أو سوء سلوك في نظام تتبع إدارة القضايا. وسُجّلت 5 ادعاءات بارتكاب أعمال استغلال وانتهاك جنسيين. وظل جميع المتعرّف عليهم من ضحايا أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين المدّعاة المبلغ عنها سابقاً يتلقون الدعم من كبير الموظفين المعني بحقوق الضحايا في جنوب السودان.

سابعاً - الانتهاكات المخلة باتفاق مركز القوات والقانون الدولي الإنساني وأمن أفراد الأمم المتحدة

87 - في الفترة من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه، سجلت البعثة 100 حالة مخلة باتفاق مركز القوات. وانطوت 88 حالة (حوالي 89 في المائة) من هذه الحالات على فرض السلطات الحكومية قيوداً على التنقل أثرت في تسيير البعثة دوريات في جميع الولايات. وألغيت الدوريات الجوية الدينامية والدوريات البرية التي كانت البعثة تنوي الاضطلاع بها بسبب عدم تأكيد مقر الآلية المشتركة للتحقق والرصد في جوبا تلقي المعلومات ووثائق ضمان سلامة الطيران التي أرسلتها البعثة. ورفضت تلك الآلية أيضاً السماح بوصول البعثة إلى بعض المواقع دون تقديمها رسمياً أسباب ذلك. وفي شباط/فبراير، منعت قوات أمن حكومية قافلة لوجستية للبعثة كانت في طريقها من واو إلى بانتيو من عبور نقطة التفتيش الواقعة في أليل شوك على الرغم من امتلاك القافلة الوثائق المطلوبة.

عدد الانتهاكات المخلة باتفاق مركز القوات، حسب الشهر والفئة



المصدر: وحدة الشؤون القانونية بالبعثة

88 - وفي 1 آذار/مارس، تعرض أحد مراقبي الأمم المتحدة العسكريين، خلال اجتماع روتيني للقيادة الرئيسية مع السلطات الحكومية في تركاكا في ولاية وسط الاستوائية، لاعتداء جسدي قام به أفراد من قوات الأمن الحكومية على ما يُزعم، مما تسبب في إصابته إصابة طفيفة. وأشهر أفراد الأمن كذلك سلاحاً نارياً في وجه أفراد البعثة في أعقاب الاعتداء مهددين بالحاق المزيد من الأذى. وأودع أحد موظفي البعثة في مرفق احتجاز تابع لجهاز الأمن الوطني منذ 22 آذار/مارس بزعم أن احتجازه يرجع لمسألة خاصة دون مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة.

89 - ومن الحالات المخلة باتفاق مركز القوات فرضُ ضرائب ورسوم لا مبرر لها على البعثة وعلى المتعاقدين معها فيما يتعلق بتوريد الشحنات المخصصة حصراً لاستخدام البعثة. وفي 1 آذار/مارس، أصدرت هيئة الإيرادات في جنوب السودان إشعاراً بتنفيذ مذكرة للتنبغ الإلكتروني للشحنات تفرض رسماً على الشاحنات التي تدخل جنوب السودان محملة ببضائع، بما في ذلك الإمدادات المطلوبة من أجل البعثة. وأصدرت وزارة البترول أيضاً أمراً يفرض الحصول على شهادة اعتماد إلكترونية للمنتجات البترولية مقابل

دفع رسوم على كل لتر من الوقود المستورد اعتباراً من 1 آذار/مارس. وتسبب اعتراض البعثة على تنفيذ مذكرة التتبع الإلكتروني للشحنات وشهادة الاعتماد الإلكتروني للمنتجات البترولية في اضطرابات شديدة في سلسلة إمداد البعثة، بما في ذلك الإمداد بحصص الإعاشة والوقود، على النقاط الحدودية لدخول جنوب السودان. واحتجت البعثة رسمياً على فرض الرسوم، وقامت إلى جانب الوكالات الإنسانية بالتواصل مع السلطات الحكومية على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال اللجنة التقنية المشتركة المعنية بالإعفاء الضريبي والمسائل ذات الصلة. وأسفر التواصل المستمر عن تسوية حالات التراكم الشديد في تخليص شحنات البعثة والوكالات الإنسانية. وزعمت السلطات الحكومية في بعض الحالات أن المتعاقدين مع الأمم المتحدة يستخدمون امتيازات الإعفاء الضريبي. وتواصل البعثة طلب تزويدها بأدلة تثبت تلك الادعاءات، إلا أن الحكومة لم تزود البعثة رسمياً بأي أدلة حتى حينه.

90 - وفي 30 حزيران/يونيه، كان 40 طلب تأشيرة دخول لأفراد عسكريين للانضمام إلى البعثة مودعا لدى الآلية المشتركة للتحقق والرصد بانتظار الموافقة عليها منذ أكثر من 21 يوماً. ولم تقدم الحكومة أي سبب للتأخر في معالجة طلبات تأشيرات الدخول.

91 - وسُجلت 46 حالة مضايقة لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية، وأربع حالات منعت فيها قوات الأمن الحكومية عمليات الأمم المتحدة من الوصول إلى وجهاتها.

92 - وقُتل 6 من موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية المعيّنين محلياً منذ كانون الثاني/يناير. ففي 16 نيسان/أبريل، اقتحم ثلاثة أفراد مسلحين مجهولي الهوية مقر إقامة أحد موظفي الأمم المتحدة المعيّنين محلياً الواقع في بلدة يامبيو في ولاية غرب الاستوائية ونهبوه.

ثامنا - تحسين الأداء

93 - أجرت قوة البعثة تقييماً لكثائب المشاة والوحدات البحرية والهندسية والمرافق الطبية في جميع القطاعات الستة. وخلص التقييم إلى أن الوحدات مدربة تدريباً جيداً وجاهزة من الناحية العملية وفقاً لمعايير الأمم المتحدة.

94 - وقامت شرطة الأمم المتحدة بتقييم وحدة الشرطة المشكلة التي تساهم بها نيبال في جوبا في 18 آذار/مارس و 29 حزيران/يونيه ووحدة الشرطة المشكلة التي تساهم بها غانا في بانتيو في 21 آذار/مارس و 12 حزيران/يونيه. وخلصت جميع التقييمات إلى أن أداء كلتا الوحدتين مُرضٍ بشكل عام. ونظمت شرطة الأمم المتحدة أيضاً حلقة عمل بشأن تقييم الأداء لفائدة مكتب منسق وحدات الشرطة المشكلة في مقر البعثة في حزيران/يونيه، ولفائدة وحدة الشرطة المشكلة التي تساهم بها رواندا في ملكال في تموز/يوليه لتعزيز جاهزية الوحدة وأدائها.

95 - وزادت البعثة بشكل كبير من جهودها الرامية لدعم الاستراتيجية البيئية للمنظمة. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكملت البعثة أشغال التجهيز لاستخدام الطاقة الشمسية في محطة معالجة المياه في دار الأمم المتحدة، وواصلت صيانة قنوات الصرف الرئيسية المتاخمة للمطار ومخيم تومبوق التابع للبعثة في جوبا. وتواصلت البعثة أيضاً تقصي مبادرات متنوعة لدعم انتقالها إلى استخدام الطاقة المتجددة.

تاسعا - ملاحظات وتوصيات

96 - لقد أُبديت في نيسان/أبريل 2024 تقييمي بشأن الحد الأدنى من الشروط السياسية والتقنية اللازم استيفائها من أجل إجراء عملية انتخابية سلمية في جنوب السودان على النحو المتوخى في اتفاق السلام المنشط المبرم في عام 2018. وسلطت الضوء آنئذ على أن الأطراف لم تحقق بعد "النواة الأساسية" من التنفيذ اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في أجواء سلمية، ودعوتُ الأطراف إلى التواصل مع بعضها البعض لتتفق على الإجراءات اللازمة لإجراء الانتخابات في أجواء سلمية ولتتفق أيضا على جدولها الزمني.

97 - وألاحظ أن الحكومة الانتقالية استمرت في العمل منذئذ على توفير أموال أولية للجنة الوطنية للانتخابات وإن كانت أقل من الاحتياجات المقدرة في الميزانية لتنظيم الانتخابات المقترحة. وألاحظ أيضاً أن اللجنة الوطنية للانتخابات اتخذت خطوات لتقييم البنية التحتية والمرافق على الأرض، وتشاورت مع الجهات المعنية الرئيسية بشأن العملية الانتخابية، بالإضافة إلى تعيين اللجان العليا المعنية بالانتخابات على مستوى الولايات.

98 - وفي ظل تبقي خمسة أشهر فقط على الموعد المقرر للانتخابات وفقاً لخريطة الطريق، يتعين على الحكومة الانتقالية والأطراف أن تكثف جهودها لإحراز تقدم في استيفاء الشروط التي حددها باعتبارها حاسمة لبلوغ نهاية ديمقراطية وناجحة للفترة الانتقالية. وأرحب في هذا الصدد بالحوار السياسي الجاري، بما في ذلك الحوار الجاري بين الأطراف في إطار منتدى اللجنة الدائمة الرفيعة المستوى في جوبا والحوار الجاري في إطار مبادرة تومايني في نيروبي مع الجماعات غير الموقعة، من أجل التوصل إلى نهج توافقي إزاء نهاية الفترة الانتقالية.

99 - وأرحب بالجهود التي تبذلها حكومة كينيا لدعم مبادرة تومايني والتي أسفرت عن الإعلان في 16 أيار/مايو بالالتزام بوقف الأعمال العدائية ضد الجماعات غير الموقعة ومواصلة الحوار. ومن ناحية أخرى، توفّر مبادرة تومايني أساساً لإشراك الجماعات غير الموقعة بما يصب في الحفاظ على السلام، ولها أن تكمل تنفيذ اتفاق السلام المنشط. فهذه المبادرة ينبغي أن تساعد في التوصل إلى توافقات وحلول وسط يمكن أخذها إلى طاولة النقاش بين الأطراف ودمجها في إطار اتفاق السلام المنشط.

100 - وأشجع الأطراف من ثم على العمل معاً على وجه السرعة للتوصل إلى ترتيبات لإكمال خريطة الطريق، بما يشمل سبل التعامل مع مسألة الجدول الزمني الانتخابي العالقة. وإجراء الانتخابات حق سيادي لجنوب السودان، لكن من المهم اتخاذ القرارات بشأن الانتخابات وفقاً للعمليات والإجراءات والجدول الزمني المتفق عليها.

101 - وأشيد بالجهود المتواصلة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والبعثة، بما في ذلك في إطار التشكيلة الثلاثية، لدعم إحراز تقدم في المهام الحاسمة العالقة ومنها تحديد شكل الانتخابات التي ستجرى، وعملية وضع الدستور، وآليات تسوية المنازعات، ومستقبل الترتيبات الأمنية الانتقالية، ووضع خطة أمنية للانتخابات.

102 - وما زلت أشعر ببالغ القلق إزاء النزاع المحتدم في السودان وأثره على الدول المجاورة، ولا سيما جنوب السودان فتدفق أكثر من 700 000 من العائدين واللاجئين وطالبي اللجوء يُفاقم الضغط على المجتمعات المحلية التي تعاني أصلاً من تناقص الموارد.

103 - ولا يزال وقعُ العنف القبلي مدعاة للقلق، لا سيما في هذا الوقت الذي تسعى فيه البلاد إلى تهيئة الظروف الملائمة للقيام بالحملات السياسية قبل إجراء الانتخابات. وأشجع الحكومة الانتقالية على مواصلة بذل الجهود لمعالجة المظالم القبلية.

104 - وأشعر بالقلق أيضا إزاء تدهور الوضع الاقتصادي نتيجة النزاع في السودان على الأخص. فهذا الأمر له آثار سلبية على الوضع السياسي والأمني لأن المرحلة الانتقالية تتطلب نفقات مالية الآن أكثر من أي وقت مضى. وتبعث توقعات حدوث فيضانات قد تؤثر على أكثر من 3 ملايين شخص على القلق الشديد في الوقت نفسه. فالفيضانات، مقترنةً بصدمات مناخية أخرى وارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي الحاد والنزوح الجماعي، ستفاقم الصعوبات التي يواجهها شعب جنوب السودان حالياً.

105 - وأناشد المجتمع الدولي أن يضاعف دعمه لأشد الفئات ضعفاً من أجل تلبية الاحتياجات المتنامية. ومن الضروري أيضاً أن تقدم الحكومة الانتقالية المساعدات والموارد اللازمة لمن هم أشد تضرراً وأن تتجنب في الوقت نفسه اتخاذ إجراءات تقيد عمليات الأمم المتحدة المنقذة للحياة التي تسعى إلى تخفيف محنة من هم أشد ضعفاً.

106 - وأناشد بتراجع الحكومة عن فرض الضرائب والرسوم التي أثرت في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والعمليات الإنسانية والإنمائية. وأشجع الحكومة المضيفة على التعاون مع الأمم المتحدة للتوصل إلى طريقة عمل مبسطة تُوازن بين الشواغل بشأن إساءة بعض الأطراف الثالثة استخدام الإعفاءات الضريبية والتزام الحكومة بالوفاء بواجباتها بموجب الإطار القانوني الساري الذي يحكم سير عمليات الأمم المتحدة في البلد ويصون قدرة الأمم المتحدة على أداء عملها في خدمة الشعب.

107 - وأود أن أعرب عن خالص تقديري للالتزام الذي يبديه الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والأفراد المدنيون التابعون للبعثة الذين يواصلون العمل بشجاعة، تحت قيادة ممثلي الخاص لجنوب السودان نيكولاس هايسوم، لحماية مئات الآلاف من المدنيين، وصون حقوق الإنسان، وتيسير عمل العاملين في المجال الإنساني، وتشجيع شمول العملية السياسية للجميع. وأتوجه بالشكر على وجه الخصوص للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة التي وفرت للبعثة الأفراد النظاميين والأصول. وأشيد كذلك بفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء من المنظمات غير الحكومية على تفانيهم في تقديم المساعدة الإنسانية الحيوية لمن هم أشد ضعفاً في ظل ظروف صعبة.

